الأنباء
الاربعاء 19 يونيو 2013

عبدالصمد ولاري وأبل وشمس والنجادة: ندعو الجميع لتوحيد الكلمة واحترام القضاء

عدنان عبدالصمد

احمد لاري

د.خليل عبدالله ابل

هاني شمس

مبارك النجادة

أصدر نواب سابقون وأعضاء مبطلة عضويتهم وهم: عدنان عبدالصمد واحمد لاري ود.خليل أبل وهاني شمس ومبارك النجادة بيانا حول حكم المحكمة الدستورية بابطال مجلس الامة المنتخب في ديسمبر 2012 جاء نصه: ان حكم المحكمة الدستورية بابطال مجلس الامة المنتخب في ديسمبر 2012 حكم يجب الامتثال له بغض النظر عن قناعة اي شخص يتفق او يختلف معه، فالمحكمة الدستورية ارتضيناها لتكون مرجعا للنزاعات الدستورية بيننا.

من الواضح ان المحكمة قد انتهجت نهجا جديدا في بسط سيطرتها على مراسيم الضرورة، فيما تراه انه تعزيز لبسط صلاحياتها الدستورية بعكس ما كان سابقا. فقد وضعت المحكمة تحت رقابتها مراسيم الضرورة واعتبرتها تشريعات قانونية لا سياسية، وبغض النظر عمن يتفق مع ذلك الحكم او يختلف معه، علينا الامتثال والالتزام به، وبمقتضاته وبالاخص حكم تحصين مرسوم الصوت الواحد.

وتأكيدا لما جاء في خطاب صاحب السمو الأمير فإننا ندعو الجميع الى توحيد الكلمة لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين في ظل التوترات الاقليمية التي تشهدها المنطقة لنعبر بالسفينة الى بر الامان، مبتعدين بوطننا الغالي عن مهالك الاطروحات الفئوية والطائفية البغيضة التي من شأنها زرع الفتن وزعزعة أمن الكويت، الذي يجد سوره الحقيقي في دستوره ووحدته الوطنية.

أعلن عزمه خوض الانتخابات في «الثانية»
دميثير: نعتز ونقدّر حكم «الدستورية»

خلف دميثير

اعرب النائب السابق خلف دميثير عن اعتزازه وتقديره لحكم المحكمة الدستورية الصادر الاحد الماضي والذي ينص على تحصين مرسوم الصوت الواحد الامر الذي فند كل الاطروحات السابقة المشككة بدستورية هذا المرسوم.

واعلن دميثير في تصريح صحافي عن نيته خوض الانتخابات النيابية المقبلة في الدائرة الانتخابية الثانية معربا عن ثقته بناخبي الدائرة والذين منحوه الثقة لتمثيلهم في مجلس الامة منذ اكثر من 25 عاما.

ودعا دميثير الكويتيين الى نبذ الخلافات، والعمل على توحيد الكلمة، والتركيز على ما يخدم مصلحة الكويت والاسترشاد بالتوجيهات الاميرية السامية الكفيلة بالعبور ببلادنا الى بر الامان.

العيار يخوض الانتخابات المقبلة

مشعل العيار

بعد إلحاح من اهالي منطقة الجهراء القديمة، قرر المرشح السابق مشعل العيار خوض الانتخابات المقبلة وذلك رغبة من اهالي الجهراء لتمثيل المنطقة وليكمل مشوار شقيقه المرحوم الوزير والنائب السابق طلال العيار والذي كان يمثل هذه الدائرة لسنوات طويلة.

التجمع الإسلامي السلفي يدعو للمشاركة في الانتخابات ويؤكد التزامه الكامل بأحكام المحكمة الدستورية

أصدر التجمع الاسلامي السلفي بيانا حول خطاب صاحب السمو الأمير وحكم المحكمة الدستورية جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

يؤكد التجمع الاسلامي السلفي على ما جاء في كلمة صاحب السمو الأمير يحفظه الله من الدعوة الى الالتزام بقيم اسلامنا الحنيف وتعاليمه السمحاء والتحلي بأخلاق الآباء والأجداد الحميدة والتأسي بقيمهم الكريمة في التسامح والتراحم والتعاون والتكاتف، ودعوة سموه الحكيمة الى ارساء ثقافة الحوار والتفاهم والتوافق وقبول الاختلاف واحترام الرأي الآخر ونبذ العنف والتطرف والتشدد والتعصب والابتعاد عن الشخصانية والمصالح والأهواء والحرص على رقي الخطاب وعدم التجريح أو مس كرامات الآخرين وجعل مصلحة الكويت العليا فوق كل اعتبار.

وإذ يعلن التجمع الاسلامي السلفي التزامه الكامل بأحكام المحكمة الدستورية، باعتبار أن القضاء هو المرجعية النهائية لحسم الخلافات في دول المؤسسات الراسخة، ليدعو الجميع الى احترام القضاء وأحكامه فهو أساس الاستقرار في المجتمعات، وسبيل الى الإصلاح والتقدم والبناء، وقد كان موقف التجمع الاسلامي السلفي مبدئيا حين دعا الى تحكيم القضاء في أزمة المراسيم بالقوانين الأخيرة، مما عرضه -للأسف- لكثير من التجريح والتشكيك، (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

كما يرى التجمع أن مبادئ ومنطلقات «مبادرة الاصلاح والتوافق الوطني» التي أعلنتها مجموعة من الشخصيات السياسية تشكل قاعدة مهمة للاجتماع والإصلاح للجميع، حيث أكدت الوثيقة على الالتزام الكامل بأحكام القضاء، ونبذ خطاب الكراهية والإقصاء مع التأكيد على احترام الرأي والرأي الآخر، والحفاظ على الثوابت والمكتسبات الدستورية، والتنمية ومحاربة الفساد والهدر والتبديد.

والتجمع الاسلامي السلفي إذ يدعو للمشاركة في الانتخابات القادمة، ليأمل من المخلصين الذين تعاملوا منذ بداية الأزمة بحصافة ولم يقعوا بمخالفة للدستور أو القضاء أو الطعن والتجريح في الآخرين إلى المشاركة الفعالة في عملية الاصلاح والتنمية وإنقاذ البلد من كل مظاهر الفساد والتردي.

عقب اجتماع ضم أعضاء المجلس المبطل أول من أمس بديوانه
الصانع: نرفض عودة مجلس 2009 وضرورة دعوة الناخبين خلال 60 يوماً

أعضاء المجلس المبطل خلال اجتماعهم في ديوان يعقوب الصانع مساء امس الأول (سعود سالم)

عقد أعضاء المجلس المبطل وفقا لحكم المحكمة الدستورية الاخير اجتماعا امس في ديوان يعقوب الصانع للتباحث في تداعيات حكم المحكمة الدستورية، حيث ناقش المجتمعون كل الخيارات والتعاطي الحكومي مع هذا الملف وضرورة تفعيل مبدأ المحاسبة لمن تسبب في ابطال مرسومين متتاليين.

وعقب الاجتماع، قال عضو المجلس المبطل يعقوب الصانع ان الاجتماع الذي انعقد مساء اول من امس بديوانه وضم نواب واعضاء المجلس المبطل خلص الى ضرورة الا يكون هناك فراغ تشريعي في البلد.

واضاف: اكدنا على ضرورة دعوة الناخبين حسب القواعد الدستورية خلال 60 يوما من تاريخ صدور الحكم وان يراعى فيها فترة مغادرة الناس للبلاد ويفترض على الحكومة رفع تقريرها في رمضان.

وطالب الصانع الحكومة بمحاسبة المتسببين بتكرار الاخطاء التي قادت للحل، مؤكدا في الوقت نفسه احترامه لحكم القضاء الذي هو عنوان الحقيقة، متسائلا: الى متى يا حكومة ارتكاب الاخطاء؟ وللأسف نجد ان المخطئين تتم ترقيتهم كما حصل في قضية الداو.

واشار الى ان حكم المحكمة الدستورية ازال الكثير من اللغط، لكنه تساءل: الى متى هذه الاخطاء الاجرائية ووضع الكويت في حالة عدم استقرار؟ مؤكدا ان مجلس الامة حقق الكثير من الانجازات، ولقد تعاهدنا على ضرورة محاسبة من تسبب في تلك الاخطاء، مشيرا الى ان من تحت مظلة الوحدة الوطنية التي جبلنا عليها، والالتفاف على ما يتطلبه البلد من اصلاحات سواء كانت سياسية او اقتصادية أو خدماتية، وان نعد العدة لما سيأتي من قادم الأيام اذا ما اضطربت الأوضاع حولنا وليس أمامنا الا هذا».

جانب من الاجتماع ويبدو يعقوب الصانع

دعا إلى التكاتف والتلاحم لتحصين البلاد
التجمع المهني: حكم «الدستورية» أكد قوة مؤسسات الدولة

أصدر التجمع المهني الكويتي بيانا بشأن حكم المحكمة الدستورية جاء فيه: «إذا كنا نفتخر بدستورنا الشامل ونحرص على حمايته وصيانته، فإن علينا الالتزام بجميع أحكامه، أكرر ماقلته من قبل بأنني أقبل عن طيب خاطر حكم المحكمة الدستورية أيا كان وأدعو الجميع إلى احترامه والامتثال له إجلالا واحتراما لقضائنا الشامخ وإعلاء لمنزلته والتزما بالدستور، لن نسمح بأن يكون بلدنا ساحة للصراعات الطائفية وتصفية الحسابات المريضة، «أمن الكويت واجب مقدس»، لا تهاون فيه ولا تساهل».

بتلك الكلمات السامية الصادرة عن صاحب السمو أمير البلاد وحاكمنا وقائد سفينتنا حفظه الله وأطال بعمره، نستهل، نحن التجمع المهني الكويتي، بياننا بعد صدور حكم المحكمة الدستورية يوم الأحد الماضي الذي قضى في منطوقه برفض الطعن بمرسوم الصوت الواحد وقانون اعادة تحديد الدوائر الانتخابية وكما قضى بإبطال عملية الانتخاب التي تمت في ديسمبر2012 وعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها ومع ما يترتب على ذلك من آثار.

وقال التجمع المهني في بيان له بعد صدور حكم المحكمة الدستورية، ان حكم المحكمة الدستورية يؤكد قوة مؤسسات الكويت الديموقراطية ونظامها القضائي ويجب مواصلة العمل ومواكبة التطور لتحقيق التنمية والتكاتف لنبذ الفتنة وشرورها.

وأضاف ان ما تمخض عن حكم المحكمة الدستورية بشأن الطعون الانتخابية المقدمة له، أكد ان مناط الرقابة على مراسيم الضرورة ينعقد للمحكمة الدستورية بعد أن قضت بعدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة العليا للانتخابات فيه بدورها توجه رسالة لجميع السلطات ومؤسسات الدولة، بأنه لا تساهل مع مفهوم الضرورة المنصوص عليه في الدستور، وأن مسألة الضرورة ليست مطلقة بل تخضع لرقابة المحكمة الدستورية.

وأخيرا، اختتمت عندما قضت برفض الطعن بمرسوم الضرورة بتعديل قانون الانتخاب بالصوت الواحد، بإسدال الفصل الأخير في مسألة عدم امكانية الطعن فيه إجرائيا وموضوعيا واغلاقه نهائيا في المستقبل.

ودعا التجمع المهني بعد صدور حكم المحكمة الدستورية إلى ضرورة التكاتف والتلاحم من أجل تحصين الوطن بعيدا عن المصالح الشخصية وإعلاء المصلحة العامة، مشددا على ضرورة ان يدرك الجميع خطورة ما يحدث حولنا من متغيرات ومخاطر، وأن يستشعر طبيعة الظروف والأوضاع الراهنة التي تستوجب أخذ الحيطة والحذر والتصدي لها حماية لوطننا العزيز وحفاظا عليه وتفويت الفرصة على المتربصين بالكويت داخليا وخارجيا، وناشد التجمع جميع فئات الشعب الكويتي إلى التصدي لكل من يحاول اثارة النعرات وتهديد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي للوطن، وسرعة نبذ الخلافات السياسية الخاطئة لاسيما ان المنطقة تموج بالمخاطر والكويت ليست بمنأى عنها.

وليس أخيرا، ننهي بياننا نحن التجمع المهني الكويتي بكلمة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله «الديموقراطية قدرنا وخيارنا الذي اخترناه»، لذا نناشد الشعب الكويتي المشاركة في اختيار ممثلي الأمة فهو واجب وطني فالكويت أمانة في أعناقنا علينا الحفاظ عليها، فالكويت بفضل الله وتوفيقه هي المنتصرة والفائزة.

حفظ الله البلاد من كل مكروه

● الأمين العام للتجمع
م.عادل الخرافي

م.عادل الخرافي

المدعج: كل من يحترم الدستور عليه الالتزام بحكم «الدستورية»

د.عبدالمحسن المدعج

دعا النائب السابق د.عبدالمحسن المدعج المواطنين الى الالتفاف حول الشرعية الدستورية واخراج البلد من المأزق الذي عاشه خلال الفترة السابقة، مشيرا الى أن حكم المحكمة الدستورية أزال ضبابية الرأي حول مراسيم الضرورة بعد أن أكدت أنها ستكون مراقبة لها في المستقبل.

وقال المدعج في تصريح صحافي ان بعد حكم المحكمة الدستورية لم يعد هناك مجال للطعن حول دستورية «الصوت الواحد»، وكل من يحترم الدستور عليه أن يستجيب لهذا الحكم، ومن أراد أن يقاطع ترشيحا وانتخابا فهذا حقه، مضيفا «أما اثارة الموضوع على أنه غير دستوري فقد حصن وليس هناك مجال أبدا للخوض فيه، واذا كانت هناك رغبة في التعديل فنتمنى ان تكون تحت قبة البرلمان».

وأضاف أن المستوى الاقليمي الممتد من بلاد الشام وحتى شواطئ الخليج يمر بوضع غير مسبوق برياح عاصفة مليئة بالطائفية، مبينا أن الكويت بدأت منذ 300 عام وهي لا تعرف هذه الأجواء تماما، مشيرا الى أن الكويت وخلال 3 قرون لم يسجل في تاريخها اي نزاع طائفي على الاطلاق الا في الآونة الأخيرة عندما أراد البعض استثمار هذا النزاع لمصالح ضيقة جدا لا علاقة لها بالبلد والمواطن.

وأكد ان الكويت تميزت على مستوى العالم العربي كله بأنها بلد التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر والانفتاح على الجميع، حيث ضمت بذراعيها كل من أتى متجها اليها من الشمال والغرب وانخرطوا في مجتمعها ولم يسئ أحد لاعتقادات الآخرين.

وأضاف «نحن بأمس الحاجة الى أن تلتئم كل مكونات المجتمع الكويتي